مسلك النحاة في مراعاة صحة المعنى وأحكام الصنعة في تخطئة أعاريب الزمخشري لآي الذكر الحكيم
نماذج من سورة الحديد إلى آخر القرآن الكريم

إعداد

أ.د نوري حسن حامد المسلاتي

أستاذ اللغويات بكلية الآداب والعلوم بالأبيار

د . عمر عثمان علي

أستاذ مشارك بكلية التربية المرج

أ. **مجدي عبدالرحيم الشاعري**

محاضر بكلية التربية المرج

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان حقيقة الإعراب، وعلاقته بالمعنى، وبيان خطأ الزمخشري عند بعض العلماء لعدم مراعاته جانبي المعنى والصنعة في إعراب آي الذكر الحكيم من سورة الحديد إلى آخر القرآن الكريم. وقد اقتضت خطة البحث أن تجيء في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة مع مقدمة وثبت بالمصادر والمراجع، واتبع فيه المنهج الوصفي التحليلي. وخلص البحث إلى التأكيد على أهمية المعنى في وضع القاعدة النحوية، ورد التهمة التي ألصقت بنحاة العربية من أنهم لفظيون لا قيمة للمعنى عندهم، وبيان أن من الأسباب التي دعت النحاة للقول بخطأ الزمخشري في بعض وجوه الإعراب أسباب تعود إلى عدم مراعاة المعنى الصحيح، لمراعاة معنى تدل عليه عقيدته الاعتزالية، أو مراعاة معنى فاسد، وبيان أن من الأسباب التي دعت النحاة للقول بخطأ الزمخشري في بعض وجوه الإعراب أسباب تعود إلى الصنعة النحوية، لعدم مراعاة الصنعة النحوية المتفق عليها، أو عدم مراعاة الصنعة النحوية وفق المذهب البصري.

الكلمات المفتاحية: المعنى، الصنعة، الاعتزال، الإعراب.

Abstract:

The research aims to clarify the truth of parsing, its relationship to meaning, and to explain Al-Zamakhshari’s error according to some scholars because he did not take into account both aspects of meaning and craftsmanship in parsing the verse of the Wise Mention from Surat Al-Hadid to the end of the Holy Qur’an.

The research plan required it to include a preface, three chapters, and a conclusion with an introduction and supported by sources and references. The descriptive and analytical approach was followed.

The research concluded by emphasizing the importance of meaning in setting the grammatical rule, rejecting the accusation that was leveled against Arabic grammarians that they are verbalists who have no value for meaning, and explaining that among the reasons that prompted grammarians to say that Al-Zamakhshari was wrong in some aspects of parsing are reasons that go back to not taking into account the correct meaning, to take into account the meaning of This is indicated by his Mu'tazila doctrine, or taking into account a corrupt meaning, and explaining that among the reasons that prompted grammarians to say that Al-Zamakhshari was wrong in some aspects of parsing are reasons that go back to grammatical craftsmanship, for not observing the agreed-upon grammatical craftsmanship, or not observing grammatical craftsmanship according to the Basri doctrine.

Keywords: meaning, craftsmanship, retirement, parsin

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمما لا شك فيه أن اللغة العربية هي لغة إعرابية لا يتبين معناها إلا من خلال المعنى الذي يدل عليه ويرشد إليه علم العربية، ولولا الإعراب لاستبهم الكلام، وكما يُقال: الإعراب الصحيح هو القائد إلى المعنى والمرشد إليه، ومن ثم كان لزاما على المُعرِب أن يعرف المعنى قبل أن يقتحم غمار الإعراب، وأن يعرب الإعراب الصحيح ليعرف المعنى، وكم من مُعرِب كان سبب خطئه في الإعراب أحد أمرين:

الأول: عدم إدراكه المعنى.

والآخر: عدم إدراكه الصنعة.

ولذلك فإن الوقوف على هذا الفن الذي هو الإعراب والإلمام بخباياه، والإحاطة بزواياه لإدراك المعنى الصحيح، أمر ـ ولا ريب ـ بالغ الأهمية، ومن ثم فقد رأينا أنفسنا مدفوعينِ للبحث في هذا الموضوع، لعلنا ندرك بعض أبعاده، ونلملم شيئا من أجزائه.

ولكي لا يطول البحث ويتشعب فقد رأينا أن يكون البحث في بيان حقيقة الإعراب، وعلاقته بالمعنى، وبيان مسلك النحاة في تخطئة الزمخشري لعدم مراعاته جانبي المعنى والصنعة في إعرابه لآي الذكر الحكيم بتحليل نماذج من أعاريبه للقرآن الكريم من سورة الحديد إلى آخر القرآن الكريم.

وقد اقتضت خطة البحث أن تجيء في: مقدمة، تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، مع ثبت بالمصادر والمراجع، واتبعنا في البحث المنهج الوصفي التحليلي، فبالمنهج الوصفي يمكن الوقوف على حقيقة الإعراب، وبيان سبب خطأ بعض المعربين فيه، وبالمنهج التحليلي يمكننا الربط بين الجزئيات وصولا للحقيقة المرجوة، وهي بيان مسلك النحاة في الاعتماد على عدم إدراك المعنى وعدم مراعاة الصنعة النحوية في بيان خطأ الزمخشري لآي الذكر الحكيم، وهذا تفصيل لخطة البحث:

أما التمهيد، فإننا سنتكلم فيه عن معنى الإعراب لغة واصطلاحا، وأهمية الإعراب، والقرائن المعينة على إدراكه.

وأما المبحث الأول، فهو في أهمية المعنى في وضع القاعدة النحوية، وقد جعلنا الحديث فيه عن أهمية المعنى عند النحويين، ورد التهمة التي ألصقت بهم من أنهم لفظيون لا قيمة للمعنى عندهم، ولا خطر لهم على بال، فضلا عن أن يكون ماثلا بين أعينهم؛ ولذلك فقد جعلنا هذا الفصل في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية المعنى منذ نشأة علم النحو.

المطلب الثاني: سرد أمثلة من القواعد تدل على اهتمام النحويين بالمعنى.

المطلب الثالث: بيان أقوال الحداثيين فيما رموا به النحويين ومناقشتها والرد عليها.

وأما المبحث الثاني، فهو في بيان سبب خطأ الزمخشري في الإعراب، من حيث المعنى، وقد جعلنا هذا الفصل في مطلبين:

المطلب الأول: في بيان أن من أسباب خطئه مراعاة معنى تدل عليه عقيدته الاعتزالية.

المطلب الثاني: في بيان أن من أسباب خطئه مراعاة معنى فاسد.

وأما المبحث الثالث، فهو في بيان سبب خطأ الزمخشري في الإعراب من حيث الصنعة النحوية، وقد جعلنا هذا الفصل في مطلبين:

المطلب الأول: في بيان أن من أسباب خطئه عدم مراعاة الصنعة النحوية المتفق عليها.

المطلب الثاني: في بيان أن من أسباب خطئه عدم مراعاة الصنعة النحوية وفق المذهب البصري.

ثم بعد ذلك تأتي الخاتمة، وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج،

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة في هذا الموضوع، فلا شك أن أعاريب الزمخشري لآي الذكر الحكيم كانت محل اهتمام العلماء والباحثين والدارسين قديمًا وحديثًا، وذلك لما لحظوه فيها من مخالفة واضحة لما قرره العلماء لمعاني آيات الذكر الحكيم، أو لما فيها من مخالفة لأصول الصنعة النحوية، ولعلنا لا نتجاوز الحد إذا قلنا إننا لا نجد بين علماء العربية وأئمة التفسير عالمًا لقيت توجيهاته البلاغية وأعاريبه للقرآن الكريم اهتمام

العلماء مثلما حظيت به أعاريب الزمخشري، ولكثرة من اهتم بها سنقتصر من جهود القدماء والمحدثين على ذكر أشهر المصنفات، فمن جهود العلماء القديمة في ذلك:

1 – تفسير البحر المحيط لأثير الدين أبي حيان يوسف بن محمد الأندلسي (ت745هـ)، الذي ذكر في مقدمة تفسيره أن من مقاصد تأليفه لهذا التفسير العظيم تتبع أعاريب الزمخشري وعرضها على أصول الصناعة النحوية وبيان صالحها من فاسدها معنًى وإعرابًا.

2 – تفسير الدر المصون في إيضاح الكتاب المكنون لشهاب الدين أبي العباس يوسف بن محمد السمين الحلبي (ت756هـ)، الذي حرص على إيراد أعاريب الزمخشري لآي الذكر الحكيم، وإتباعها باعتراضات شيخه أبي حيان الأندلسي عليها في البحر المحيط، والحكم على تلك الاعتراضات بعد إخضاعها للتدقيق والتمحيص بعرضها على قواعد النحو مبديًا رأيه الشخصي حولها.

3 – تفسير روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي (ت1270ه)، فهو من التفاسير التي عني صاحبها ببيان بلاغة تراكيب القرآن الكريم، وكانت آراء الزمخشري وتوجيهاته في تفسير الكشاف من أهم المصادر التي اعتمد عليها.

ومن جهود المحدثين الحديثة:

1 – المحاكمات بين وأبي حيان وابن عطية والزمخشري، لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي (ت1096ه)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.

2 – تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت1973م)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

3 – كتاب بعنوان: الزمخشري، د. محمد أحمد الحوفي، مطبوعات الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1966م.

4 – الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي، دار التقدير للطباعة والنشر، بغداد، 1970.

5 – كتاب بعنوان: الزمخشري لغويًّا ومفسرًا، د. مرتضى آية الله زاده الشيرازي، دار الثقافة العربية للطباعةوالنشر، 1977م.

6 – النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة - ليبيا، 1990م.

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

معنى الإعراب:

الإعراب لغة يأتي لمعانٍ كثيرة، جاء في لسان العرب: " وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي: أبان وأفصح. وأعرب عن الرجل: بيّن عنه. وعرب عنه: تكلّم بحجته. وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة: الصواب: يُعْرِبُ عنها، بالتخفيف. وإنما سمي الإعراب إعرابا، لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح"[i].

وقال ابن جني: " وأما لفظه، فإنه مصدر أعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضح عنه؛ ومنه عرّبتُ الفَرَسَ تعريبًا إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيًا من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستورًا وبذلك تعرف حاله: أَصَلْبٌ هو أم رخوٌ؟ و"أصحيح" هو أم سقيم وغير ذلك.

وأصل هذا كله قولهم: "العرب" وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة، والإعراب والبيان. ومنه قوله في الحديث: "الثيب تُعرِب عن نفسها" والمعرب: صاحب الخيل العراب"[ii].

وأما معناه في الاصطلاح، فهو هذا العلم المعروف الذي هو علم العربية، وهو: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[iii].

أهمية الإعراب:

لما كانت اللغة العربية لغة إعرابية، أي: إن معنى تراكيبها لا يتضح إلا من خلال الإعراب، فإن الإعراب كما سبق أن مرَّ في المقدمة هو القائد إلى المعنى والمرشد إليه، ومن ثم لم يجد النحويون بُدًّا من أن يهتموا بعلم النحو، ويعطوه رعايتهم وعنايتهم، وإلا لأصبح الكلام عَصِيًّا على الفهم، ومن ثم قال ابن جني في بيان أهميته: "ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيدًا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول: (ضرب يحيى بشرى)، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب.

فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو:(أكل يحيى كمثرى): لك أن تقدم، وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك: (ضربت هذا هذه)، و(كلم هذه هذا)، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك:(أكرم اليحييان البشريين) و(ضرب البشريين اليحيون)"[iv].

القرائن المعينة على الإعراب:

فابن جني من خلال هذا الكلام يبين أنه في حال وجود الإعراب فإن الإعراب هو الأساس، أما إذا غاب الإعراب كأنْ يكون الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين فإنه في هذه الحالة نلجأ في تحديد المعنى إلى القرائن المعنوية والقرائن اللفظية الدالة على المراد من الكلام، وقد أسهب الدكتور تمام حسان في بيانها وتفصيلها، فلا حاجة بنا هنا إلى سردها وبيانها[v].

المبحث الأول: أهمية المعنى في وضع القواعد النحوية.

المطلب الأول: أهمية المعنى منذ نشأة علم النحو.

كان المعنى وما زال موضع اهتمام علماء العربية من لغويين وبلاغيين ونحويين ومفسّرين وفقهاء، فالمعنى هو الأساس الذي تبنى عليه القاعدة، ولا شك أن علم النحو ما وُضِع إلا من أجل الحفاظ على المعنى، وإن تَعَدَّدَتِ الروايات التي وردت في السبب الذى دعا أبا الأسود الدؤلي إلى رَسْمِ ما رَسَمَهُ من النحو، لكن كلها تدل على الارتباط بالمعنى.

قال أبو الطيب: "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبى عليه الصلاة والسلام، فقد روي أن رجلا لحن بحضرته فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"، وقال أبو بكر: "لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن".[vi]

وقال ياقوت: "مرَّ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم فقالوا: إنا قوم "متعلمين"، فأعرض مغضبا، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم"[vii].

المطلب الثاني: سرد أمثلة من القواعد تدل على اهتمام النحويين بالمعنى.

ولذلك اهتمّ الدّرس النّحوي منذ النشأة الأولى بالمعنى، وأولاه رعايته، فكان عمل النّحاة متعلّقاً بالدّلالة منذ بداية أبحاثهم، فالإعراب يعدُّ من أهم القرائن المعبِّرة عن المعنى، فهو يربط الحالات الإعرابية بالمعاني النّحوية، وهذا ما يجعل الكلام مفهوماً، وإذا أُخفيت العلامة الإعرابية، ولم تنل موضعها فإنّ المعنى يكون مبهماً، ومن ثم يجد الناظر في كتب النحويين الكثير من الأمثلة الدالة على ذلك، ومنها هذه الأمثلة الثلاثة التي انتقيناها من شرح ابن عقيل:

1. **معاملة (غير) معاملة (ما):** وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مثل، أو بالفعل، كقولك:(ليس قائم الزيدان)، فـ(ليس): فعل ماض ناقص، و(قائم): اسمه، و(الزيدان): فاعل سد مسد خبر (ليس)، وتقول :(غير قائم الزيدان)، فـ(غير): مبتدأ، و(قائم): مخفوض بالإضافة، و(الزيدان): فاعل بقائم سد مسد خبر (غير)؛ لأن المعنى: ما قائم الزيدان، فعُوْمِل (غير قائم) معاملة (ما قائم)، ومنه قوله:

غيرُ لاهٍ عداكَ فاطرحِ ... اللهوَ ولا تغتررْ بعارضٍ سلمِ

فـ(غير): مبتدأ، و(لاه): مخفوض بالإضافة، و(عداك): فاعل بـ(لاه) سد مسد خبر غير"[viii].

2. **كون الخبر نوعه جملة، وهو المبتدأ في المعنى:**

قال ابن عقيل :" ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وسيأتي الكلام على المفرد، فأما الجملة **فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا**، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي سيقت له والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو إشارة إلى المبتدأ ..، وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط وهذا معنى قوله وإن تكن إلى آخر البيت أي وإن تكن الجملة إياه أي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط كقوله نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ أول والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول واستغنى عن الرابط لأن قولك الله حسبي هو معنى نطقي وكذلك قولي لا إله إلا الله "[ix].

3. سبب تأخير الخبر عن المبتدأ: قال ابن عقيل: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ **وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير**، كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ما سيبين، فتقول: (قائم زيد)، و(قائم أبوه زيد)، و(أبوه منطلق زيد)، و(في الدار زيد)، و(عندك عمرو). وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قام أبوه "[x].

المطلب الثالث: بيان قول الحداثيين فيما رموا النحويين ومناقشتها والرد عليها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كثيرًا من دارسي النحو، فضلاً عن غيرهم، لا يذكرون من النحو إلا جانبه المعرفي باللفظ، أمّا المعاني فبعيدون عنها، وإن اتهام النحويين بأنهم لفظيون أمر وراءه ما وراءه، وقد انبرى لدحض هذه الفرية من الأقدمين أبو سعيد السيرافي في مناظرته يونس بن متّى فقال: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم، فأمّا ما يتعلق باختلاف لغات القبائل فذلك شيء مسلَّم لهم ومأخوذ عنهم، وكل ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع والقياس المطرد على الأصل المعروف من غير تحريف، وإنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أنّ المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى"[xi].

وقد شنّ بعض المحدثين هجومًا على تعريف النحاة النحو بـ"أنه علم يعرف به أحوال الكلم إعرابًا وبناءً" بجعلهم النحو محصورًا في الحرف الأخير من الكلمة إعرابًا وبناءً[xii]، واتهم وفيما ذكرناه من مسائل من شرح ابن عقيل كفاية في رد تلكم الفرية من أن النحو العربي لفظي لا يلتفت إلى المعنى، ولا يعيره اهتمامًا، ولا يأبه به.

المبحث الثاني: بيان أن سبب خطأ الزمخشري في بعض الإعراب عدم مراعاة المعنى الصحيح.

لا شك أن المعنى الصريح لا يتعارض مع الصنعة الصحيحة، ومتى ما وقع تعارض بينهما، فإما أن يكون المعنى فاسدا، وإما أن تكون القاعدة غير صحيحة؛ ولذلك إن كان المعنى صريحا بالأمور الثابتات، وحصل بينه وبين الصنعة تعارض، كان الخلل- ولا ريب- من الصنعة؛ ولذلك عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك أسماه: (**باب في تجاذب المعاني والإعراب**)، قال فيه: "هذا موضع كان أبو علي ـ رحمه الله ـ يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[xiii].

وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب عدم مراعاة المعنى الصحيح؛ ولذلك فإن أول "واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"[xiv].

قال الشلوبين: "حُكي لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلالة من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾ (النساء: 12)، فقال: أخبروني ما الكلالة.

فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل.

فقال: فهي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل، وبني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزا، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: (ضرب أخوك رجلا) .."[xv].

وهذه أمثلة لما أخطأ فيها الزمخشري لأجل أنه لم يراع المعنى الصحيح، وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: في بيان أن من أسباب خطئه في الإعراب مراعاة ما تقتضيه عقيدته الاعتزالية.

ليس بخاف على أحد أن الزمخشري ـ رحمه الله تعالى ـ كان على عقيدة المعتزلة، ينتحل نحلتهم، ويدين الله تعالى بآرائهم، ولذلك ملأ تفسيره بها مناصرا إياها، وداعيا لها، تارة بدليل العقل، وتاره بدليل النقل، متخذا من اللغة إعرابا وصرفا ومعجما سلَّما لبيان أصحيتها، فيما يزعم؛ ولذلك فإنه عندما يعرب يراعي المعنى الذي يوافق عقيدته فيخطئ الصواب، ومن ذلك:

1 ـ أنه في إعراب قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ (الحديد: 27) جعل قوله تعالى: (ورهبانية) مقتطعة من العطف على ما قبلها من رأفة ورحمة، فانتصب عنده ورهبانية على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو من باب الاشتغال، أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، فقال: "وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، يعني وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها"[xvi].

وهو إعراب لا تقره الصناعة النحوية؛ ذلك لأن ما كان منصوبا على الاشتغال، ولم يتقدمه ما هو مختص بالأفعال كأدوات الشرط، فإنه يجوز فيه أن يكون مرفوعا على الابتداء[xvii]، ولا يجوز ذلك هنا؛ لأن قوله تعالى:(ورهبانية) لا يجوز رفعه على الابتداء؛ لأنه نكرة، والنكرة ـ كما هو متقرر في علم النحو ـ لا يبتدأ بها، إن ليس لها ما يسوغ الابتداء بها. والسبب في هذا الخطأ أن الزمخشري رأى أنه إن أعرب الواو عاطفة، و(ابتدعوها) صفة، وتقدير مضاف، أي: وحب رهبانية[xviii]، ينقض معتقده، فالمعتزلة يقولون: أن العباد هم الخالقون لأفعال أنفسهم، ويدرجون ذلك ضمن أحد أصولهم الخمسة المسمى زورا: العدل، والحق أن أفعال العباد جميعها من خلق الله تعالى، وأن العبد له إرادة يتحرك بها في إطار ما كان داخلا في الأمر أو النهي، كما هو معتقد أهل الحق[xix].

2 ـ أنه في إعراب قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (8) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (9) ﴾ (الطارق: 8 ـ 9)، العامل في (يوم تبلى السرائر) هو:(رجعه)[xx]، وسبب فساد هذا الإعراب لما فيه من فصل بين الموصول ومتعلقه، وهو من تمام الصلة، ولا يجوز ذلك، قال المبرد: "وَلَو قلت: طَعَاما طيبا عِنْد قَوْلك: رَأَيْت المطعمه أَو بعد عبد الله ـ جَازَ، فَإِن جعلته بَين شئ من هَذَا وَبَين صلته لم يجز أَن تفصل بَين الصِّلَة والموصول"[xxi].

وقال ابن السراج: "واعْلَم أَنَّهُ لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصولِ، ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر، ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدلِ، وما أشبه ذلك"[xxii].

ولذلك قال العكبري: "الهاء في (رجعه) تعود على الإنسان؛ فالمصدر مضاف إلى المفعول؛ أي: الله قادر على بعثه؛ فعلى هذا في قوله تعالى:(يوم تبلى السرائر) أوجه:

أحدها: هو معمول (قادر).

والثاني: على التبيين؛ أي يرجع يوم تبلى.

والثالث: تقديره: اذكر.

ولا يجوز أن يعمل فيه (رجعه) للفصل بينهما بالخبر"[xxiii].

والسبب الذي دفع الزمخشري إلى إعرابه هذا هو أنه كما ـ قال ابن عطية ـ فر "من أن يكون العامل **(قادر)**؛ لأن ذلك يظهر منه تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده، وإذا تؤمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب، جاز أن يكون العامل **(قادر)**؛ وذلك أنه قال: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ)، أي على الإطلاق أولا وآخرا وفي كل وقت، ثم ذكر تعالى وخصص من الأوقات الوقت الأهم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء والوصل إلى العذاب ليجتمع الناس إلى حذره والخوف منه"[xxiv].

المطلب الثاني: في بيان أن من أسباب خطئه مراعاة معنى غير صحيح.

ومن أسباب خطأ الزمخشري في الإعراب ما يترتب على إعرابه من معنى غير صحيح، ومن المعلوم أن الإعراب إن كان يؤدي إلى معنى فاسد أو معنى غير مراد فإنه يكون فاسدا غير صحيح كذلك، ومن الأمثلة

على فساد إعراب الزمخشري لأجل هذا المثالُ الذي لم نجد سواه ضمن السور المحددة، وهو: إعرابه قول الله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى (6) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى (7)﴾ (الغاشية: 6 - 7) بأن جعل: (لا يسمن) مرفوعَ المحلِ أو مجروره على وصف طعام أو ضريع[xxv].

فقوله: (مرفوع المحل) لا يصح؛ "لأن الطعام منفي ولا يسمن، منفي فلا يصح تركيبه، إذ يصير التقدير: ليس لهم طعام لا يسمن ولا يغني من جوع إلا من ضريع، فيصير المعنى: أن لهم طعاما يسمن ويغني من جوع من غير ضريع، كما تقول: ليس لزيد مال لا ينتفع به إلا من مال عمرو، فمعناه أن له مالا ينتفع به من غير مال عمرو. ولو قيل: الجملة في موضع رفع صفة للمحذوف المقدر في إلا من ضريع كان صحيحا؛ لأنه في موضع رفع على أنه بدل من اسم ليس، أي ليس لهم طعام إلا كائن من ضريع، إذ الإطعام من ضريع غير مسمن ولا مغن من جوع، وهذا تركيب صحيح ومعنى واضح"[xxvi]

المبحث الثالث: عدم مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة.

الدلالات في علم النحو ثلاثة أنواع، وهي: لفظية، وصناعية، ومعنوية، وأقوى هذه الدلالات الدلالة اللفظية؛ لأن بها يتوصل إلى معرفة المعنى، فاللفظ دال على المعنى ومرشد إليه، ومن ثم اهتمت العرب به وأوْلته عنايتها.

يقول ابن جني: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة؛ ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله.

فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات؛ ألا تراك حين تسمع (ضرب)، قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: (هذا فعل)، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع (ضرب) ؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملًا غير مفصل، فقولك: (ضرب زيد)، و(ضرب عمرو)، و(ضرب جعفر)، ونحو ذلك (شرع) سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه؛ كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية، ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب)، لا معناه للزمك إذا قلت: (قام) أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة (ضرب) على الفاعل كدلالة (قام) و(قعد) و(أكل) و(شرب)، و(انطلق) و(استخرج) عليه، لا فرق بين جميع ذلك"[xxvii].

وعلى هذا فإن الخطأ من المعربين قد يقع لعدم اعتبار الصناعة اللفظية كما قد يقع لعدم اعتبار المعنى، أو لعدم اعتبارهما معا، وهذه أمثلة تدل على أن من أسباب خطأ الزمخشري في الإعراب عدم اعتباره الصناعة النحوية، وقد قسمنا هذا المبحث لمطلبين: أحدهما لعدم اعتبار الصنعة المتفق عليها بين النحويين، والآخر لعدم اعتبار الصنعة الصحيحة، وهذا بيان ذلك:

المطلب الأول: عدم أخذه بقواعد الصنعة المتفق عليها.

1 ـ قال الزمخشري في إعرابه (**جزاء**) من قول الله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا (24) إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا (25) جَزَاءً وِفَاقًا (26)﴾ (النبأ: 24 ـ 26) :" مصدر مؤكد منصوب بمعنى قوله: إن للمتقين مفازا، كأنه قال: جازى المتقين بمفاز وعطاء نصب بجزاء نصب المفعول به، أي جزاهم عطاء"[xxviii].

فغفل ـ رحمه الله تعالى ـ عن أن المصدر المؤكد لا يعمل؛ لأنه كما يقول ابن عقيل: "لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد"[xxix].

2 ـ قال الزمخشري في إعراب قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (1) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (2) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (3)﴾ (النصر: 1 ـ 3): "إذا منصوب بسبح، وهو لما يستقبل"[xxx]، ومورد الخطأ أنه أعمل الفعل (سبح) في (إذا)، على الرغم من وجود الفاء الواقعة في جواب الشرط، وهي تمنع ما بعدها في أن يعمل فيما قبلها؛ ولذلك قال النحاس في إعراب:(وَثَمُودَ فَما أَبْقى) [النجم: 51] : "قال بعض العلماء: أي فلم يبقهم على كفرهم وعصيانهم حتّى أفناهم وأهلكم وهذا القول خطأ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز أن تنصب ثمودا بأبقى"[xxxi].

وقد جاء في شرح الكتاب للسيرافي: "ولو كان بعد الفاء اسمان لم يجز إلا تقديم واحد منهما كقولك: أمّا زيد طعامه فلا تأكل، لا يجوز تقديم الطعام مع تقديم زيد؛ **لأنّ الأصل أن لا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها**"[xxxii].

المطلب الثاني: عدم مراعاته صحيح الصنعة.

1 ـ رأى الزمخشري في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (الحشر: 2): أن حصونهم: مبتدأ، ومانعتهم: الخبر، فقال: "فإن قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسما لـ(أن) وإسناد الجملة إليه: دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالى معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم"[xxxiii].

وما ذكره من أن (حصونهم) مبتدأ، و(مانعتهم) خبر لا يتعين، بل الصحيح من أقوال النحويين أن يكون (حصونهم) فاعلة بـ(مانعتهم)، وقد أومأ العكبري إلى ضعف إعراب الزمخشري، فقال: "قوله تعالى: (**مانعتهم**): هو خبر أن، و(**حصونهم**): مرفوع به. وقيل: هو خبر مقدم"[xxxiv].

وسبب تضعيفه أن فيه "تقديما وتأخيرا، وفي إجازة مثله من نحو: قائم زيد، على الابتداء، والخبر خلاف ومذهب أهل الكوفة منعه.

2 - وذكر الزمخشري في إعراب قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: 5): أن جملة (يحمل) في موضع جر على الوصف؛ لأن (الحمار) عنده "كاللئيم في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبني"[xxxv].

وقد ضعف هذا الذي قاله أبو حيان، فقال :"قد ذهب إليه بعض النحويين، وهو أن مثل هذا من المعارف يوصف بالجمل، وحملوا عليه: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)، وهذا وأمثاله عند المحققين في موضع الحال، لا في موضع الصفة، ووصفه بالمعرفة ذي اللام دليل على تعريفه مع ما في ذلك المذهب من هدم ما ذكره المتقدمون من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والجمل نكرات"[xxxvi].

فهذه نماذج مما نسب للزمخشري أنه أخطأ في إعرابه من الذكر الحكيم من سورة الحديد إلى سورة الناس، وتحليل أسباب خطئه فيها.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- التأكيد على أهمية المعنى في وضع القاعدة النحوية، ورد التهمة التي ألصقت بنحاة العربية من أنهم لفظيون لا قيمة للمعنى عندهم، ولا خطر لهم على بال، فضلا عن أن يكون ماثلا بين أعينهم، وذلك ببيان أهمية المعنى منذ نشأة علم النحو، وسرد أمثلة من القواعد تدل على اهتمام النحويين بالمعنى، و بيان أقوال الحداثيين فيما رموا به النحويين ومناقشتها والرد عليها.
- بيان أن من الأسباب التي دعت النحاة للقول بخطأ الزمخشري في بعض وجوه الإعراب أسباب تعود إلى عدم مراعاة المعنى الصحيح، حيث تبين أن من أسباب خطئه مراعاة معنى تدل عليه عقيدته الاعتزالية، أو مراعاة معنى فاسد.
- بيان أن من الأسباب التي دعت النحاة للقول بخطأ الزمخشري في بعض وجوه الإعراب أسباب تعود إلى الصنعة النحوية، وذلك ببيان أن من أسباب خطئه عدم مراعاة الصنعة النحوية المتفق عليها، أو عدم مراعاة الصنعة النحوية وفق المذهب البصري.

ويوصي الباحثون بدراسة شاملة تغطي هذا الجانب في تفسير الكشاف كاملا، وتبين أساليب النحاة في الكشف عن هذه الأخطاء والرد عليها.

المصادر والمراجع

- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، تاريخ النشر: 1937.

-إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626ه)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت316ه)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، دت.

-إعراب القرآن، لأبي جعفرأحمد بن محمد النَّحَّاس (ت338ه)، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ..

- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان علي بن محمد التوحيدي (ت414ه)، الطبعة: الأولى، المكتبة العصرية، بيروت،.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت745هـ)، الطبعة: الثانية، دارإحياء التراث العربي، بيروت، 1990م.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616ه)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ـ مصر، دت.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت1206ه)، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة: الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، .د ت.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل الهمذاني (ت769هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1995م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن المزبان السيرافي (ت368ه) ، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت538ه)، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الطبعة: الثالثة، دار الريان للتراث بالقاهرة دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

- لسان العرب، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711ه)، حشى عليه: لليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة: الثالثة، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤ هـ

- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان عمر، الطبعة: الخامسة، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت546ه)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ه.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911ه)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761ه)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة: السادسة، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285ه)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، دت.

- المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت520ه)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

الهوامش

1. لسان العرب، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، حشى عليه: لليازجي وجماعة من اللغويين، الطبعة: الثالثة، دار صادر، بيروت . لبنان، ١٤١٤ هـ (1/ 588).
2. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة: الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، التاريخ مجهول (1/ 36 . 37).
3. المصدر نفسه (1/ 37).
4. االمصدر السابق (1/ 36).
5. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة: الخامسة، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص178.
6. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، (2/ 341).
7. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م، (1/ 16).
8. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل الهمذاني (ت769هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1995، (1/ 190 . 191).
9. المصدر نفسه (1/ 202 . 204).
10. المصدر نفسه (1/ 228).
11. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان علي بن محمد التوحيدي (ت414هـ)، الطبعة: الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ص97.
12. إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص1.
13. الخصائص (3/ 258).
14. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة: السادسة، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م ص684.
15. المصدر السابق ص684 . 685.
16. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الطبعة: الثالثة، دار الريان للتراث بالقاهرة دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. (4/ 482).
17. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.ص172.
18. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص752.
19. ينظر: المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (3/ 53).
20. ينظر: الكشاف (4/ 736).

21. المقتضب، لأبي العباس المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت . لبنان، دت،(3/ 198).
22. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، دت، (2/ 269).
23. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة . مصر، دت، (2/ 1281).
24. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، (5/ 466).
25. ينظر: الكشاف (4/ 743).
26. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت745هـ)، الطبعة: الثانية، دارإحياء التراث العربي، بيروت، 1990م. (10/ 463).
27. الخصائص (3/ 100 . 101)
28. الكشاف (4/ 690).
29. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م، (2/ 169).
30. الكشاف (4/ 810).
31. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ، (4/ 189).
32. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م، (2/ 271).
33. الكشاف (4/ 499).
34. التبيان في إعراب القرآن (2/ 1215).
35. الكشاف، (4/ 530).
36. البحر المحيط، (10/ 172).